المعضلة الأمنيّة في ليبيا وإشكالية بناء الدولة

The security dilemma in Libya and the challenge of nation building

قادة بن عبد الله عائشة*

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)

مخبر الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية

Aicha.kadabenabdellah@univ-tlemcen.dz

تاريخ الإستلام: 2023/03/09	تاريخ المراجعة: 2023/04/06	تاريخ النشر: 2023/06/30

****

ملخص

تعاني ليبيا اليوم من معضلة أمنية جراء تنازع الإرادات الداخلية التي اصبحت تبحث عن زيادة مصالحها الخاصة؛ وذلك بالتعاون مع أطراف خارجية تسعى هي الأخرى لعب أدوار لها في ليبيا لزيادة نفوذها والسيطرة على موارد ليبيا الطاقوية لتحقق بذلك أهدافها الإستراتيجية.

لكل هذا فإن ليبيا اليوم تعيش أزمة حقيقية تنعكس على التحول السياسي الذي بادرت به الثورة بحثاً عن دولة جديدة لتثبيت أسسها ومؤسساتها الوطنية، بعيداً عن الإملاءات الخارجية وأيضاً تنازع التيارات الداخلية؛ وهذا ما ستحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عليه.

الكلمات المفتاحية: المعضلة الأمنية، التهديدات الأمنيّة، فشل الدولة، بناء الدولة، ليبيا.

Abstract:

Libya today suffers from a security dilemma as a result of conflicting internal wills that are looking to increase their own interests. This is done in cooperation with external parties that also seek to play roles for them in Libya to increase their influence and control of Libya's energy resources, in order to achieve its strategic goals.

* قادة بن عبد الله عائشة، Aicha.kadabenabdellah@univ-tlemcen.dz

For all this, Libya today is experiencing a real crisis that is reflected in the political transformation initiated by the revolution in search of a new state to establish its foundations and national institutions, away from external dictates as well as the conflict of internal currents. This is what this paper will attempt to answer.
Keywords: security dilemma, security threats, state failure, state building, Libya.

مقدمة

تزخر ليبيا بثروات طبيعية كبيرة بالإضافة إلى ذلك موقعها الجيواستراتيجي الهام المطل على البحر الأبيض المتوسط؛ جعلها بذلك محط أطماع القوى الاستعمارية –إيطاليا- سواء في السابق أو الآن. فالنظام الليبي السابق بقيادة "معمر القذافي" قد عمل على ترسيخ فكرة القبيلة والنزاعات بينها حتى يسود حكمه هو، ويسيطر بذلك عليها ويضمن ولاءها له.

غير أن موجة التحولات الأخيرة أو ما أصطلح على تسميته بالربيع العربي الذي مس دولاً كثيرة على غرار تونس، مصر، سوريا وحتى اليمن، لم تسلم ليبيا منه نتيجة الضغط الداخلي الذي صاحبه انهيار لمؤسسات الدولة ما عمق من حالة الضعف والتشرذم، بالإضافة إلى زيادة الصراعات القبليّة التي طبعت المرحلة اللاحقة للاستقلال نتيجة شعورها بالتهميش، وعدم التنمية؛ دفع بالنظام إلى تبني سياسة العنف ضد المحتجين ليفضى الوضع بعد ذلك إلى دخل حلف الناتو طبقاءلقراري 1970-1973.

وتعد الحالة الليبية مثالاً واضحاً لذلك، حيث عرف النظام الليبي في عهد القذافي، وما بعده صراعاً سياسياً أفضى في نهاية المطاف إلى نموذج الدولة الفاشلة طبقاً لمؤشرات موضوعية صادرة عن المؤسسات الدولية؛ لم يبق الأمر حيّز الدولة الليبية فقط وإنما امتد إلى دول أخرى. من هذا المنطلق نُسلط الضوء على ما تمر به ليبيا من تحولات سياسية نتيجة منظومة صراعيّة تنافسيّة (الداخل والخارج)، وكيف تؤثر هذه الصراعات على ليبيا كدولة ومجتمعاً وأفراداً؟

وللإجابة على الإشكالية تم صياغة الفرضيّة التالية :

- يرتهن استمرارية الصراع في ليبيا وفق مصالح الدول الكبرى.
- ينعكس الوضع اللإستقراري في ليبيا على مستويات الأمن فرداً، مجتمعاً ودولةً.

واستعانت الباحثة بمقاربة الدولة الفاشلة ومؤشراتها للوقوف على حالة الفشل الدولاتي في ليبيا ومؤسساتها، أضف إلى ذلك مقاربة بناء الدولة (حسب هنتنغتون) للخروج من المعضلة الأمنية، وبناء مؤسسات قادرة على ضبط الأمن والاستقرار في ليبيا.

أيضا تم استخدام المنهج التاريخي لتتبع الحالة الليبية وصولاً إلى ما أفرزته متغيرات الثورة الليبية، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة كون أن البحث يسلط الضوء على وحدة تحليل وهي الدولة الليبية.

التعارف الإجرائية:

- المعضلة الأمنية: تعبر عن صراع تنافسي هوياتي داخلي بين الجماعات في ليبيا بحثاً عن النفوذ أو السلطة.
- بناء الدولة: تشكيل مؤسسات الدولة الجديدة بعد حالة الانهيار التي أصابت ليبيا جراء الثورة وانهيار النظام السابق.

1. مدخل مفاهيمي: المعضلة الأمنيَّة وبناء الدولة

لابد قبل التطرق إلى صلب الموضوع من إعطاء بعض التعاريف حول إشكالية البحث، وقد حصرنا هذه المفاهيم في مفهومين كانا لهما من الأهمية ما يستدعي تبسيطهما وتحليلهما، ويتمثل هذان المفهومان في: المعضلة الأمنية وبناء الدولة.

1.1. المعضلة الأمنية

عرف الأمن مفاهيم وتعريفات عديدة تتباين من مُفكر لآخر، حيث عرفه "وولفرز" Wolfers بأنه: "درجة حماية القيّم المكتسبة سابقاً(Arnold Wolfers, 1952,p.484) ، فالأمن هو وظيفة أساسية للدولة، وهو شرط أساسي لإنشاء أنظمة الحكم التي توفر احتياجات المحكومين، بحيث ركزت الدولة في المقام الأوّل على التنظيم العسكري والتحضير للحرب خاصة في فترة الحرب الباردة وتطوير الأسلحة النووية لتعزيز وجهة الواقعيين فيما يتعلق بالأمن (Christopher Rudolph, 2009, p.04).

يُعد الأمن والإحساس به سواء بشكل فردي أو جماعي من غرائز الإنسان الطبيعية والظواهر القديمة، ففكرة الخوف والإحساس بالخطر كانت الدافع وراء الترتيبات الأمنية التي لجأ إليها الفرد لحماية ذاته وضمان بقائه، وبهذا فالأمن يركز على أربعة ركائز أساسية هي (ثائر خليل حمد، 2016، ص.28):

أ- إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.

ب- رسم إستراتيجية لتنمية قوة الدولة.

ج- توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء القوة المسلحة وقوة الشرطة.

د- إعداد احتمالات للتهديدات الداخلية والخارجية واتخاذ إجراءات لمواجهتها.

تمحورت الدراسات الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة حول فنّ الحُكم العسكري، فإذا كانت القُوّة العسكرية تتعلق بقضيّة فإنها تُعتبر قضيّة أمنيّة (مفهوم الأمننة)، في حين أن ما دون ذلك أُعتبر من قضايا السياسة الدنيا (David A. Baldwin, 2009, p.09)، لذا فإن مُتغيّر القُوة يُعادل الأمن، فحسب "ابن خلدون" أن القُوّة ضرورية لوُجود الدولة، وإن غيابها دليل على زوالها وفشلها (حمد سعيد الموعد، 1999، ص.10)، فالدُوّل دائماً ما تسعى إلى ضمان بقائها وتعزيز قوّتها، فجوهر السياسة الدوليّة في ظل غياب سلطة أو حكومة عالميّة لتنظيم مختلف التفاعلات الدوليّة يقوم على ركيزتين هما القوّة والمصلحة، وتسعى الدول في ظل نظام دولي خاصيته نُدرة الموارد إلى تحقيق مصالحها الوطنية، وهو ما يؤدي إلى تضارب المصالح وتعارضها (عبد اللطيف بوروبي، 2009، ص.114).

وسَّعت فترة ما بعد الحرب الباردة في مفهوم الأمن وذلك تبعاً لتطور مفهوم التهديد، فكلما تنوّع التهديد، كلما فرض منطقاً جديداً للأمن، فالتهديد ذو نوعين: تهديدات تماثلية يكون مصدرها الدولة وفي العادة ترتبط بالتهديد العسكري الذي كان قائما في الحروب القديمة، وتهديدات لاتماثلية هجينة ترتبط أكثر بالتطورات التي عرفتها العلاقات الدولية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وما أفرزته من تحولات على مستوى بنية النظام الدولي ومن أمثلتها: الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها...

يعتبر الباحث التشيكي "يان إيشلر" Jan Eichler أن التهديد يُعبِّر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل (الفرد/جماعة/دولة...)، ويشترط فيه توفر العناصر التالية (جارش عادل، 2018):

- أن يسبب حالة من الهلع والخوف.

- توفر القدرة على الاستهداف سواء استهداف الدولة مباشرةً أو مواطنيها أو الدول المجاورة للدولة، وهنا يكون للتهديد تأثير جيوسياسي، فمثلاً: الفوضى الأمنية والتهديدات الأمنية الموجودة بدول الجوار الجزائرية خاصة ليبيا تجعل الجزائر في حالة من الخوف، والترصد، والتأهب لمواجهة تهديدات محتملة قد تأتي منها.

- درجة الخطورة، أي طبيعة الخطورة (محتملة، فعلية، كامنة)، فكلما كان التهديد خطير كلما تطلب ذلك رد فوري وفعال من الطرف المهدد.

شهد عالم ما بعد الحرب الباردة، ظاهرة الدول العاجزة سواء كمصدر أو كمحصلة للنزاع بين المجموعات الإثنية، والتي تعمل في كل حالة على تغذيّة هذه الوضعيّة، ففي غضون ذلك يختفي تحكم الدولة بإقليمها، وتنتفي مظاهر سيطرة الحكومة، واحتكارها لاستخدام القوة ووسائل الإكراه، والأهم من ذلك أن هذه المجموعات المتناحرة تتبنى استراتيجية إشاعة الفوضى لتحقيق أهدافها (عادل زقاغ، 2011، ص.106).

هناك مفهومين للمعضلة الأمنية، فالمفهوم الأول يتعلق بفوضوية النظام الدولي الذي يضع الدول في "مأزق أمني" أو ما يسمى بـ "المعضلة الأمنية" Security Dilemma أين تبحث الدول عن كيفيّة تحقيق أمنها، وتجنب تهديد مصالحها وقيمها الحيوية والمركزية، مقارنة بما تملكه من مصادر وقدرات وإمكانيات مادية في خضم نظام دولي فوضوي ذي بيئة تنافسية من دون المبالاة بأمن واستقرار الدول الأخرى (أحمد محمد أبو زيد، د.س.ن، ص.73)، فالمعضلة الأمنية هي حالة تؤدي فيها الإجراءات التي تتخذها الدولة لزيادة أمنها إلى ردود فعل من دول أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض في أمن الدولة بدلاً من زيادته. يجد بعض الباحثين في العلاقات الدولية أن المعضلة الأمنية هي أهم مصدر للصراع في العلاقات الدولية. يجادلون بأنه في العالم الدولي لا يوجد احتكار مشروع للعنف - أي لا توجد حكومة عالمية - ونتيجة لذلك ، يجب على كل دولة أن تهتم بأمنها وبقائها (Andres Wivel ، موقع إلكتروني)، وقد وجد هذا المصطلح مكانته في العلاقات الدولية من خلال سباق التسلح وزيادة مستوى الإنفاق العسكري، وهو ما شكل معضلة أمنيّة للنظام الدولي، ما دفع أطرافه وفواعله إلى البحث عن سلاح يضمن لها أمنها واستقرارها، وهو ما رأت فيه بقيّة الفواعل أنه يشكل تهديداً لها.

فيم ينحو المفهوم الثاني إلى مفهوم المعضلة الأمنيّة المجتمعيّة فحسب "ميلر" Müller فإن المعضلة الأمنية المجتمعيّة تنتج عن "غياب الأمن المجتمعي" والذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الاستمرار للمحافظة على خصوصياتها، في سياق من الظروف المتغيّرة والتهديدات القائمة أو الممكنة، ويرى "باري بوزان" أن المعضلة الأمنية تتمحور حول الهوية، حول ما يمكن المجموعة من الإشارة إلى نفسها بضمير "نحن"، لكن مكمن التحدي هو جانبها التطوُّري، فهي عملية تفاعليّة مستمرة للتحكم في المطالب الملحة وإشباع حاجات معينة، غير أن هذا المسّار التفاعلي قد يقود إلى معضلة أمنيّة مجتمعيّة إذا أصبحت الهويّة جوهراً للصراع على المصالح وسنداً للسعي من أجل الهيمنة أو سنداً لبنية العلاقات القائمة مع المجموعات الأخرى (عادل زقاغ، ص.108)، فعلى سبيل المثال، وجد باري بوزان Barry Buzan عند تحليله للعنف العرقي بين الجماعات العرقية في انهيار يوغوسلافيا في أوائل التسعينيات، أن الصرب والكروات عانوا من معضلة أمنية في فوضى ناشئة حيث اضطرت كل مجموعة إلى الاعتناء بأمنها. ويعمل "برايان جوب" Brian Job على توسيع نطاق تطبيق المعضلة الأمنية بشكل أكبر من خلال مناقشة كيفية تطبيق منطق مماثل على دول العالم الثالث الضعيفة غير القادرة على توفير الأمن لمواطنيها وحتى في بعض الأحيان يشكل تهديدًا لأجزاء من السكان (Andres Wivel، موقع إلكتروني).

يمتد تأثير المفهوم إلى ما هو أبعد من النظرية. المعضلة الأمنية تم نشره للمساعدة في شرح الأحداث الكبرى، مثل نشأة الحرب الباردة ونهايتها، واندلاعها العرقي، الصراعات في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة، يوغوسلافيا السابقة، جادل هربرت باترفيلد بأن المعضلة الأمنية يمكن أن تدفع الدول إلى الحرب على الرغم من أنهم قد لا يرغبون في إيذاء بعضهم البعض" (Shiping Tang, 2009,p.588).

جون هيرز، الذي صاغ مصطلح "المعضلة الأمنية" في الأصل، صاغها على النحو التالي: "الجماعات والأفراد الذين يعيشون جنبًا إلى جنب دون أن تكون منظمًا في وحدة أعلى لا بد وأن يقلقوا بشأن أمنهم من التعرض للهجوم أو الخضوع أو السيطرة أو الإبادة من قبل مجموعات وأفراد آخرين. والسعي لتحقيق الأمن من مثل هذه الهجمات، إنهم مدفوعون للحصول على المزيد والمزيد من القوة من أجل الهروب من آثار قوة الآخرين. وهذا بدوره يجعل الآخرين أكثر انعدامًا للأمان ويجبرهم على الاستعداد للأسوأ (Shiping Tang, 2009,p.590).

2.2. بناء الدولة

تعني الدولة لغة في لسان العرب هي "اسم الشيء الذي يتداول، والدولة الفعل والانتقال من حال إلى حال"، فهي محاولة لرصد مقارنة بين المعنى المترتب على اللغة العربية وما يقابله باللغة الأجنبيّة نتوصل إلى وجود تباين واضح، فمصطلح State في اللغة الإنجليزية أو Etat في اللغة الفرنسيّة مشتق من الفعل اللاتيني Status الذي يقابله الفعل to stand في اللغة الإنجليزية، بمعنى "يقف وينتصب ويصمد ويكون في موقف أو وضع معين، ويظل قائماً أن نافذاً ساري المفعول"، أما "سبينوزا" Spinoz فيعتقد أن الدولة الأمثل هي تلك التي يمضي فيها الناس حياتهم في وئام بواسطة العقل المعبّر عن القيمة الحقيقيّة والحياة

الحقيقيّة للروح"(فخر الدين مهوبي، 2014، ص-ص.27-28)، أما "ماكس فيبر" فأكد على ضرورة امتلاك الدولة لوسائل الإكراه المشروع، وأن فقدانها لهذه الخاصية يفقدها صفة الدولة (شرايطية سميرة، 2010، ص.55).

ارتبط مفهوم بناء الدولة بشكل أساسي بفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية 1945، التي مثلت نهاية الاستعمار التقليدي واستقلال معظم دول العالم، هذه الأخيرة كانت مطالبة ببناء دول تكون قادرة على الاستجابة للتحديات التي كانت مطروحة آنذاك والمتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية، التعليم، الصحة، خلق هوية وطنية، بناء مؤسسات فاعلة وتنظيم قواعد العمل السياسي. وعن مفهوم بناء الدولة نجد "صامويل هنتنغتون" samuel huntington في كتابه "النظام السياسي في مجتمعات متغيّرة"؛ بحيث أن الدول التي فيها أنظمة حكم فعالة هي تلك التي فيها إجماع شعبي على شرعية النظام السياسي، ومؤسسات سياسية قوية متكيفة ومتماسكة، أحزاب سياسية منظمة، بيروقراطيات فاعلة، المشاركة الشعبية في النظام العام ونشاط اقتصادي حكومي، وفيها أيضاً مجموعة من القواعد التي تنظم كيفية انتقال السلطة، بالإضافة إلى وجود جهاز حكومي قادر على تمرير سياساته يحظى بولاء المواطنين (صادق حجال، 2019، ص.83).

يتطلب بناء الدولة حسب "فوكوياما" نوع جديد من العلاقات بين الدول المانحة والدول المتلقيّة، يتم فيه الامتناع عن تسيِّيس المساعدات، واستبدال الاشتراط الخارجي ببناء القدرة المؤسساتيّة من الداخل، الأمر الذي يفرض على الدول المانحة ضرورة التحلي بمزيد من الصبر لتوليد الطلب على المؤسسات في الدول المتلقيّة، والعمل على تنميّة رأس مالها الاجتماعي، وتقديم الهبات والقروض مباشرة إلى الهيئات الحكومية لبناء قدراتها الذاتية دون وضع شروط محددة حول كيفية استخدامها، أو إخضاعها لمعايير الإرادة الجزئية (فرانسيس فوكوياما، 2007، ص.20).

مثل مصطلح "بناء الدولة" ازدواجية تاريخيّة، فهو يحمل دلالتين، دلالة تقليدية وأخرى حديثة واستخدم في فترات متعددة من التاريخ السياسي، خاصة بعد الحرب العالميّة الثانيّة، وبعد استعادة البلدان التي كانت خاضعة للاستعمار استقلالها وحتى نهاية الحرب الباردة، كان يراد به إقامة مؤسسات مستقرة، تستهدف تحقيق التنميّة الاقتصادية، الاجتماعيّة، الثقافية، تحقيق الأمن، وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عمليّة التنميّة (فخر الدين مهوبي، .35)، وقد صف "تيلي" Tilly مزايا بناء الدولة في أوروبا على النحو التالي: "توفير بناء الدولة لظهور موظفين متخصصين ، والسيطرة على الأراضي الموحدة، والولاء، والمتانة، ومؤسسات دائمة ذات دولة مركزية وذات حكم ذاتي تسيطر على العنف ضد دولة معينة (Definitions for State Building، موقع إلكتروني).

حددت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD-DAC مجموعة من النقاط الأساسية حول مفهوم بناء الدولة، أهمها (صادق حجال، 2019، ص.85):

- بناء الدولة عملية داخلية تهدف لتعزيز قدرة مؤسسات وشرعية الدولة تقودها علاقات الدولة- المجتمع، العمليات الايجابية لبناء الدولة ترتكز على العلاقات المتبادلة بين الدولة التي تقدم مجموعة من الخدمات لشعبها ولمختلف الفئات الاجتماعية والسياسية الذين يدخلون في مشاركة بناءة لدولتهم.

- بناء الدولة يرتبط أساساً بتلك العلميات السياسية التي يتم من خلالها تسيير العمليات الاجتماعية / السياسية، والتفاوض حول علاقات القوة بين أصحاب السلطة في الدولة والجماعات المنظمة في المجتمع.

- قدرة الدولة على تسيير علاقات الدولة-المجتمع ومسارات بناء الدولة، يتأثر بدرجة شرعية الدولة في نظر الشعب، بذلك تكون الشرعية غاية ووسيلة في نفس الوقت.

- تعزيز قدرة الجهاز الإداري لترسيخ حضور الحكومة من خلال فعالية الخدمة المدنية التي بدورها تعزز من شرعيّة الدولة.

تتحقق عملية بناء الدولة الوطنية وفق عملية مخططة، شاملة ومتكاملة على مستويات عدة؛ سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، وذلك على النمط التالي (رسولي أسماء، 2021، ص.279):

- تأسيس دستور توافقي، يكفل المساواة وتكافؤ الفرص في الوصول إلى مواقع صنع القرار والسلطة، وعدالة توزيع الموارد بما يحقق المصلحة العامة، وبناء مؤسسات فاعلة وفق الأطر الديمقراطية، وتشكيل قنوات ربط بين الدولة والمواطن، تؤسس لعلاقة سياسية مباشرة بين الدولة والفرد، بعيداً عن توسط النخب التقليدية التي قد تأجج عناصر الانقسام داخل المجتمع بما يخدم مصالحها الضيّقة.

- ضرورة العمل على إضعاف الولاءات القبليّة والعشائرية والطائفيّة والمذهبيّة واستبدالها بروابط نفعيّة، تقوم على المصالح المشتركة والتعايش بين مختلف تركيبات المجتمع. كما يتعيّن على الدولة إعداد سياسات عامة تعمل على تفعيل الحراك الاجتماعي والثقافي بشكل إيجابي بعيداً عن ثقافة الإقصاء والتهميش.

- التحول من الإقتصاد الريعي والمعيشي البدائي، الذي يعتمد على الأساليب التقليدية لخلق الثروة إلى اقتصاد السوق الحر الذي يساهم في خلق القيمة المضافة ويعمل على تثمين مختلف القدرات والخبرات والمعارف، التي يمكن أن تساهم في ازدهار وتطور المجتمع.

2. المعضلة الأمنية الليبية

سنحاول في هذا المحور تسليط الضوء على طبيعة النظام الليبي قبل التدخل العسكري، وما آل إليه الوضع الليبي بعد تدخل حلف الشمال الأطلسي.

1.2.طبيعة النظام الليبي

تعتبر ليبيا رابع أكبر البلدان مساحة في إفريقيا، والسادسة عشرة على مستوى العالم، وساحلها يقع بين ساحلي تونس ومصر (حسب ما توضحه الخريطة المرفقة أدناه) ، كما أن الاستكشافات النفطية في ستينيات القرن العشرين منح البلد ثراء بسبب ثروتها، قبل هذا اعتبرت مهمة بسبب موقع الجغرافي في وسط الشمال الأفريقي. وتبلغ مساحة ليبيا حوالي

1,760,000 كيلومتر مربع، وبساحل يطل على البحر المتوسط يصل طوله إلى 1,850 كيلومتر. الأراضي الليبية تمتد في مساحات مترامية الأطراف بين دائرتي عرض 18˚45 و32˚57 درجة شمالاً (جغرافية ليبيا، موقع إلكتروني).

خريطة رقم 01: موقع ليبيا الجغرافي

المصدر: **https://www.aljazeera.net**

لعبت عوامل عديدة في تشكيل ملامح النظام السياسي الليبي من بينها الاستعمار الإيطالي، وبعد الاستقلال تميزت تلك الفترات بعدم الاستقرار السياسي والأمني نتيجة تغيّر نظام الحكم في البلاد لأكثر من مرة، ومنذ وصول نظام "القذافي" سنة 1969 عمل على تشكيل نظام سياسي مثل شخصه السّمة البارزة فيه من خلال حصر جميع السلطات بيده، وهو ما أثر سلباً على الأداء الوظيفي لمؤسسات الدولة (حادي إبراهيم، 2018، ص.433).

يُعد النظام الليبي، نظاماً قبلياً بامتياز (حسب ما توضحه الخريطة المرفقة أدناه) فالقبيلة اصطلاحاً تعبر عن معنى الجماعة أو بنو أب واحد، وهو نظام اجتماعي وجد من العصور القديمة لعصرنا الحالي باختلاف أشكاله وأنماطه بين العصور المختلفة والمتعاقبة وإختلافه بين المناطق الجغرافية والعرق والجنس البشري، فالقبيلة لفظ اجتماعي لتنظيم أفراد مجموعة معيّنة وللتعارف بينهم مع الابتعاد عن العصبيّة والافتخار البشري، وبالنسبة لـ"إفانس-بريتشارد Evans-Pritchard أن التنظيم القبلي يقوم قبل كل شيء على القرابة وبشكل خاص على روابط خاصة من القرابة تدعى "أحادية النسب" (بن خالد عبد الكريم، 2018، ص-ص.188-189).

تميّزت الحقبة التاريخيّة الحديثة والمعاصرة في ليبيا بحضور مكثف للتحالفات القبليّة، إما بين القبائل وإما بينها وبين الدول التي عرفتها، وقد كان النظام الليبي بقيادة "القذافي" يتصرف في علاقاته بالمجموعات وفق هذه الآلية، فحاول استغلال هذه الخصوصيّة الليبية عن طريق اختراق المجموعات الكبرى النافذة، فقدم الامتيازات المادية والمعنوية إلى بعضها، وهمش بعضها

الآخر، مثيراً الخصومات التنافسيّة داخل كل مجموعة قبليّة، حتى يجري التحكم فيها، من خلال إضعاف شوكتها وولائها (عمر فرحاتي، يسرى أوشريف، 2016، ص.93).

شكلت هذه القبائل نمطاً رئيسياً من أنماط العيش بالنسبة للمواطن الليبي، الذي أصبح يجد في هذه القبيلة الملجأ الذي يوفر له الحماية والأمن والرزق، ويمثل زعيم القبيلة القائد الذي يمتثل إليه بقية أعضاء القبيلة، ويوجد حوالي 140 قبيلة موزعة عبر الفضاء الجغرافي الليبي الواسع منها 97% عربية أما الباقي فهي من مختلف الأجناس البربرية (حادي إبراهيم، 2018، ص.440).

خريطة رقم 02: أبرز القبائل في ليبيا

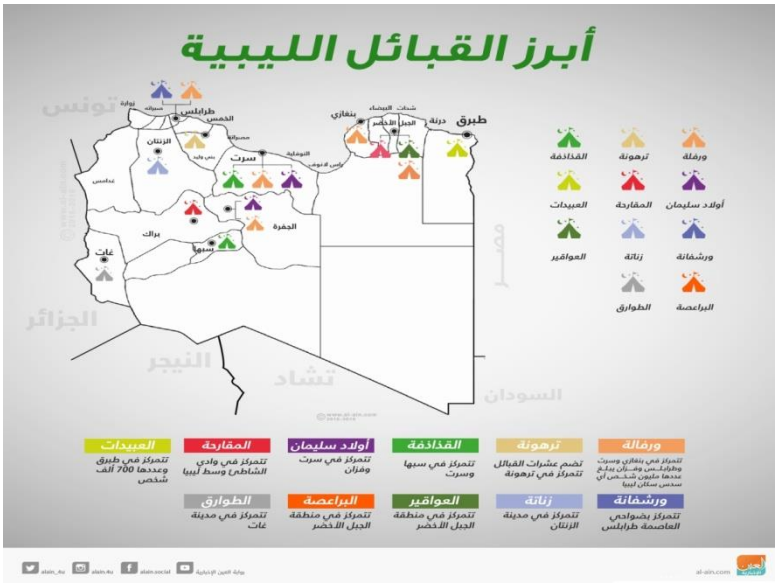

يعتبر الباحث الليبي "صالح زحاف" أن التوظيف السياسي للمعطى القبلي حقيقة تجسدت في فترة القذافي، حيث استخدمت مراراً وتكراراً سواء من أعيان القبائل أو من طرف النظام في فترة الأزمات. مما جعل هذا التوظيف توظيفا سيئاً وليس توظيفاً يسعى إلى استيعاب جميع مكونات المجتمع الليبي بما يخدم مصلحة الوطن. وحسب الأستاذ "رمضان بن طاهر" أن القبيلة كانت دائماً تتطلع إلى القوة سواء في داخلها أو خارجها (بن بتقة نور الهدى، 2017، ص.10).

جسَّد النظام الجماهيري بقيادة الراحل "معمر القذافي" سلطة الشعب وحكم الجماهير عن طريق "المؤتمرات الشعبية" التي تتولى "اللجان الشعبية" تنفيذ قراراتها، فكان نظاماً غير مسبوق وفريد من نوعه في العالم، بني على مؤسسات شعبيّة تميَّعت فيها أشكال التنظيم السياسي الحديث للدولة، وتاهت بين ثناياها معالم الممارسة المؤسساتية (منصور لخضاري، 2012، ص.430) من هذا يتبين لنا أن فشل الدولة الليبية كان قائماً حتى قبل التدخل العسكري ثم استفحل بعده تبعاً للعديد من المؤشرات، والتي تأتي في مقدمتها شخصنة الحكم بقيادة "معمر القذافي" الذي حاول بكل الطرق والوسائل أن يضمن بقاءه

واستمراريته سواء عن طريق حشد أكبر عدد من التابعين لسياساته أو من خلال نظام القمع العسكري الذي كان يمارسه على شعبه.

أفرزت الثورة الليبية ضعفاً للدولة خاصة وأن "القذافي" سعى دوماً إلى إضعاف المؤسسة العسكرية والأمنيّة مقابل زيادة نفوذ الكتائب الثورية التي كانت تقوم بحمايته، وهذا خوفاً من حدوث أي انقلاب عسكري ضده، وعلى إثر سقوط النظام الليبي بعد أحداث 2011 عمت فوضى أمنيّة في البلاد منحت الثوار وفرة في الأسلحة بعد استيلائهم على مخازن الأسلحة، وعليه تشكلت عدة كتائب ثورية وميليشيات وبات الوضع في ليبيا أرضية مشجعة لعمل التنظيمات الإرهابيّة (فكيري شهرزاد، 2018، ص.163).

نتيجة للصراع هبط إنتاج النفط الخام إلى 22 ألف برميل يومياً في جويلية 2011، وتأثر النشاط الاقتصادي غير الهيديروكربوني جراء تدمير البنية التحتية ومنشآت الإنتاج، واضطراب الأنشطة المصرفيّة، ومحدودية القدرة على الحصول على النقد الأجنبي، ورحيل العمالة الوافدة، ولم يتمكن مصرف ليبيا المركزي من بيع النقد الأجنبي نظراً لعدم تمكنه من الوصول إلى أصوله الخارجية، وهبطت قيمة الدينار الليبي في السوق الموازية (صندوق النقد الدولي، 2012، ص-ص2-4).

تأججت الصراعات القبليّة التي دار معظمها حول ملكية الأراضي والنفوذ السياسي، إذ بدأت القبائل التي شعرت بعدم حصولها على مكاسب وامتيازات ترضيها بالسعي لتحقيق مكانتها والانتقام من غرمائها القبليين، وساعد على ذلك ضعف السلطة الانتقالية، كما حدث في سبتمبر 2011 مع اندلاع مواجهات مدينة "بني وليد" التي ينتمي معظم سكانها لقبيلة ورفلة، والذين كانوا قد ساندوا "القذافي" خلال المواجهات الأهليّة عام 2011، والذين رفضوا الخضوع للكتائب التي كانت تطلق على نفسها اسم "الثوار" (علياء محمد عبد الجواد المنصوري، 2021، ص.40).

من جهة أخرى أبان التدخل العسكري بقيادة "حلف الناتو" عن نتائج وخيمة على ليبيا دولة وشعباً، فعلاقة ليبيا مع المجتمع الدولي لم تكن على وفاق دائماً في الكثير من الأحيان، وهو ما دفع بالإدارة الأمريكية في الكثير من المرات إلى تصنيفها كدولة مارقة، الأمر الذي زاد من حدة الخلافات بين الجانبين، خاصة وأن سياسة الرئيس الراحل "القذافي" كانت معروفة بشدة عدائه للغرب، وهو ما كان يظهر في العديد من خطاباته، بالإضافة إلى التقارير الدولية السلبية حول حقوق الإنسان مما أثار انزعاج المنظمات العالمية لحقوق الإنسان ووجدت في ذلك فرصة سانحة لها للتدخل في ليبيا تحت مظلة التدخل الإنساني.

بدأت بوادر الحراك تظهر في ليبيا نتيجة الإنقسامات والتناقضات الداخلية محاولة بذلك إسقاط نظام "معمر القذافي"؛ فرفض هذا الأخير الاعتراف بحقيقة الثورة ضده واستخدامه للعنف ضد المحتجين، أدى إلى تحول الحركات الاحتجاجية السلميّة إلى حركات مسلحة، فتحول أغلب المحتجين إلى مقاتلين دخلوا في حرب ضد كتائب القذافي؛ ودفع هذا الرد العنيف على المنتفضين إلى إدانة النظام ودعم الانتفاضة الشعبيّة، ليتم تشكيل المجلس الوطني الانتقالي كناطق رسمي بإسم الثوار والمكلف بحشد الدعم الدولي ضد النظام (رسولي أسماء، 2021، ص.280).

قرر مجلس الأمن في 26 فبراير "أن الهجمات المنهجية الواسعة النطاق التي تشن حالياً في الجماهيرية الليبية ضد السكان المدنيين قد ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية"، كما ذكر مجلس الأمن في قراره 1970 (2011) الذي اتخذ بالإجماع، بمسؤولية السلطات الليبية عن توفير الحماية لسكانها، وطالب بوقف العنف فوراً (مجلس الأمن، 2011، ص.02).

من جهة أخرى؛ أصبح وضع المهاجرين العاملين في ليبيا أكثر صعوبة، فالدولة تعاني من نزاع مسلح، حيث تتصارع حكومات وميليشيات متنافسة للسيطرة على الدولة، في ظل انهيار للخدمات العامة. فمعظم المهاجرين لا يملكون أذون إقامة أو غيرها من المستندات الثبوتية، ما يضعهم عرضة لخطر الاعتقال والحجز التعسفي. وسواء كانوا يعتبرون ليبيا محطة في رحلتهم أو يعتبرونها وجهتهم النهائية، فجميعهم يصبحون أهدافاً على دروب الهجرة التي باتت أكثر خطورة وكلفة وتشظياً (https://www.msf.org/ar).

كما شكل التغيُّر في معطيات البيئة الدولية وحتى الإقليمية، وبفعل أحداث الربيع العربي التي شملت حتى ليبيا، قررت الدول الغربية وبقيادة فرنسا إعلانها للتدخل العسكري، وهو ما أكده صدور القرار الأممي 1973 في 17 مارس 2011 القاضي بتوجيه ضربات عسكرية في ليبيا، ويجمع المحللين على تنوع أسباب التدخل العسكري ما بين أسباب خفية وأخرى خفيّة، تتمثل في: (لوهاب حدرباش، 2017، ص-ص.120-123)

أ- <u>الأسباب الخفية</u>:

- السيطرة على آبار النفط الليبي المعروف عنه بمواصفاته المتميّزة كالخفة، سهولة استخراج وقلة تكاليفه، وخلوه من الشمع وكذا قربه من المستهلكين في أوروبا.

- الرغبة في التواجد العسكري بالنظر إلى أهمية المنطقة العربية للقوى الغربية، وتجعل من العامل الجيوسياسي عاملاً مؤثراً في موقف تلك إزاء ما يعرف بالثورات العربية.

ب- <u>الأسباب المعلنة</u>:

- التحجج بالتدخل الإنساني حيث أكدت تصريحات الرسميون الغربيون على أن التدخل الغربي في ليبيا كان بدعوى الحفاظ على أمن سكان ليبيا، ومن أجل إنقاذ الشعب الليبي وتقديم المساعدات المرجوة من أجل تحقيق كرامته، ومن أجل تسهيل المهمة سارعت الدول الغربية إلى إستصدار قرارين، الأول بتاريخ 26 فيفري 2011 تحت رقم 1970 مطالباً بوقف العنف فوراً والدعوة إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بتلبية مطالب السكان المشروعة، والثاني بتاريخ 17 مارس 2011 تحت رقم 1973 الذي أعلن فيه عن عدم احترام السلطات الليبية للقرار الأول، وأدان الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان (الإخفاء القسري، الاحتجاز التعسفي، التعذيب، الإعدام...) الأمر الذي اعتبرها المجتمع الدولي جرائم ضد الإنسانية ما يستلزم اتخاذ كافة التدابير اللازمة لوقف ذلك.

تعيش ليبيا، أزمة حادة أدت إلى انهيار السِّلم الأهلي فيها، فمنذ سقوط نظام العقيد "معمر القذافي" عام 2011، إثر ثورة شعبية وانتهت بالإطاحة بالنظام بعد حكم بالحديد والنار دامَ 42 عاماً، تحولت بعدها البلاد إلى ملعب لدول العالم والإقليم، وتسببت في انقسام الليبيين إلى فصائل وشيع متناحرة، وتتصارع على السلطة في الوقت الراهن حكومتان: **الأولى** حكومة الوفاق الليبية المعترف بها دولياً، ويقودها رئيس الوزراء "فايز السراج" ومقرُّها العاصمة طرابلس، و**الثانية** بقيادة "عبد الله الثني" في مدينة البيضاء، وتلقى دعماً من البرلمان المنتخب عام 2014، ويساندها العقيد المتقاعد "خليفة حفتر"، الذي تدعمه مصر والإمارات وتُسيطر قواته بدعمهما على شرقي ليبيا، وتستحوذ على 90% من حقول النفط (تقرير خاص، موقع إلكتروني).

أصبحت ليبيا اليوم ملاذاً للجماعات الإرهابية، التي انتشرت في كافة أرجاء البلاد (حسب ما توضحه الخريطة المرفقة) عاملة على إضعاف المؤسسات الوطنيّة التي لم ينجح "القذافي" في تأسيسها، فالوضع الحالي ينذر بتفتت الدولة الليبية مع زيادة التناحر بين القوى الوطنية، حيث أفرز هذا الوضع دولة فاشلة خاصة مع ازدياد التهديدات الأمنية (الحركات الإرهابية، الهجرة غير الشرعية، تجارة السلاح، حركة للاجئين..)، ويعتبر William Zartman من بين المفكرين الأوائل الذين تناولوا مفهوم الدولة الفاشلة حيث عرفها على أنها: "هي تلك الدولة التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها فضلا عن عدم امتلاكها الاحتكار الشرعي للقوة، وتراجع شرعيّة النظام السياسي في نظر مواطنيها، وهي الدولة –حسب رأيه- التي لم تعد قادرة على الوفاء بالتزاماتها سواء على المستوى المحلي أو الاقليمي أو حتى الدولي، ويكون ذلك من خلال فشل المؤسسات، وهو ما يؤدي إلى قيام وضعيّة من عدم الاستقرار والفوضى (حادي إبراهيم، ص.435)، أضف إلى ذلك أنها باتت تشكل هاجساً أمنياً ومصدر قلق لدول الجوار بفعل تزايد التهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية.

خريطة رقم 03: تبين المجموعات المسلحة المتنازعة في ليبيا

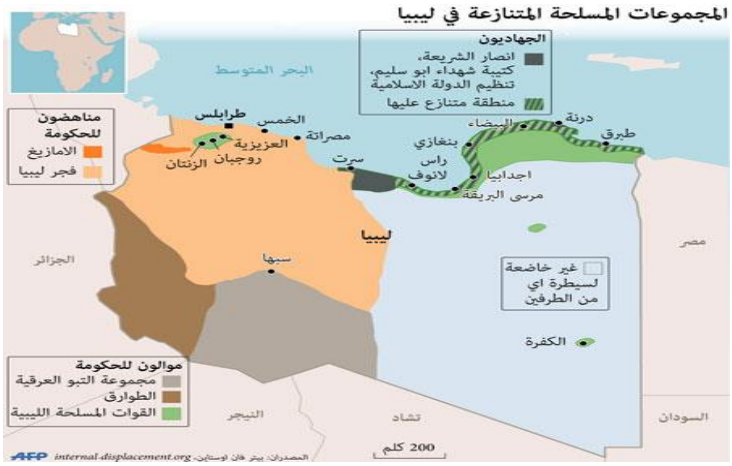

أشارت "ستيفاني وليامز" أن ليبيا ليست مكاناً آمناً للمهاجرين واللاجئين بفعل تزايد الأعمال الانتقاميّة وانتقال خطوط القتال إلى وسط البلد وتصعيد الاستقطاب الاجتماعي، ففي عام 2020 وثقت منظمة الصحة العالمية ما لا يقل عن 21 اعتداء على المرافق الطبيّة وسيارات الإسعاف والعاملين في المجال الطبي (أخبار الأمم المتحدة، https://news.un.org/).

2.2. معضلة الهوية الليبية بعد الثورة

معضلة ليبيا التاريخية/الوجودية أنها لم تعرف قيام الدولة المركزية الحديثة، لا في المرحلة الملكية القصيرة التي امتدّت من سنة 1951 إلى سنة 1969، والتي انتقلت بالبلاد برعاية الاستعمار المتراجع حينها من الحكم الاتحادي(ثلاث ولايات حكم ذاتي) إلى الحكم المركزي لغايات سلطوية ملكية استعمارية لا بخلفية قومية وطنية، ولا خلال حكم القذافي الذي حمل صفات مختلطة انتهت به إلى حالة عجائبية نادرة في التاريخ الحديث، فقد كان حكما شبه ملكي فردي ثوري أوليجارشي قبلي عائلي عسكري أصابته ثروة النفط الخيالية بحالة بارانويا (موقع إلكتروني) لا مثيل لها في التاريخ الحديث (عبد الرزاق بالحاج مسعودي، موقع إلكتروني).

أعادت الثورات العربية معضلة الهوية الوطنية إلى الواجهة، إثر ظهور متغيّرات عديدة في المرحلة الانتقاليّة والتي طرحت تنازعاً حول هوية الدولة، ومن أبرزها صعود التيارات الإسلاميّة بشقيها المسيس والجهادي، وبروز التكوينات الأوليّة للمجتمعات العربية (القبلية، الطائفية والمناطقيّة) في التفاعلات السياسية، وسيادة الاستقطاب بين التيارات المدنية والدينية، فمعضلة الهوية الوطنية تتجلى عندما تفشل الدولة في صياغة إطار تنظيمي وقيمي يستوعب التعددية المجتمعيّة، ويعلى مفهوم المواطنة على ما عداه من انتماءات دون الدولة، على أن هذا الفشل يؤدي إلى ترسيخ الصراع بين الهويات الفرعيّة، وتهديد تماسك الدولة، ووحدتها لا ينشأ تلقائياً، بل هو نتاج تراكمي لمجموعة من المتغيرات الأخرى ذات الصلة بالهوية الوطنية (خالد حنفي علي، موقع إلكتروني).

يعتبر النظام الليبي نظاماً قبلياً بامتياز، باعتباره يقوم على العشيرة والقبيلة والولاءات، ففي الجنوب ومنذ اندلاع الثورة في العام 2011 ضد "معمر القذافي"، تأثّر الجنوب بالمسائل الأمنية في أماكن أخرى من البلاد، ما ضاعف المشاكل التي تعاني منها هذه المنطقة، ومن التحديات الأكثر إلحاحاً التي يواجهها الجنوب، ضحالة المصادر التي تؤمّن إيرادات محلية فضلاً عن الضعف المؤسسي، ولاسيما في القطاع الأمني وفي إدارة البلديات، تُضاف إلى ذلك صراعات الهوية، وأصالة الانتماء، والجنسية، وتشمل الإرث الذي خلّفته سياسات فرّق تسد التي اعتمدها "معمر القذافي"، وتفضيله الأشخاص المنتمين إلى بعض القواعد القَبَلِية لتجنيدهم في أجهزته الأمنية (فريدريك ويري، موقع إلكتروني).

النظرة الخاطفة لمنطقة الجنوب يرى بأن هناك صراع بين القبائل، بين الطوارق باعتبارهم عاشوا على الهامش طوال فترة حكم الراحل "معمر القذافي" وكانت بلداتهم ذات الأوضاع المزرية في الجنوب تعاني من التخلف الشديد، على الرغم من اكتشاف النفط في الجوار، وقبيلة التبو بحيث كانوا دوماً شعباً منفصلاً عن المجموعات الأخرى، وأقصاهم القذافي من مشروعه العروبي، واستخدمهم بيادق في خلافه مع تشاد، بالإضافة إلى تجريدهم من الجنسية على إثر هزيمته في حربه مع تشاد، وبالتالي حرمهم من الحصول على الوظائف والسفر، ولم يستثمر في التعليم والرعاية الطبية في مناطقهم (فريدريك ويري، موقع إلكتروني) ، هو ما دفع بهاتين القبيلتين إلى المطالبة بحقوقهم السياسية، الاجتماعية التي فقدوها في عهد الرئيس الراحل "معمر القذافي".

ففي ظل حالة الغياب التام لمؤسسات الدولة وزيادة مستوى الفوضى الداخلية؛ بانتشار الميليشيات العسكرية المدعومة من الخارج، خاصة بعد تدخل حلف الشمال الأطلسي قد ساهم بكثير في تفاقم المعضلة الأمنية الليبية، حيث أصبحت ليبيا ملاذاً للجماعات الإرهابية "تنظيم داعش"، وعصابات تميل إلى الكسب غير المشروع واحتكار السلاح، بعضُهم فرَّ من السودان، وآخرون من جنسيات أخرى تنشط في جنوب ليبيا الذي يعد تحت سيطرة كل من الجيش الليبي وحكومة الوفاق (د.ذ.ك، موقع إلكتروني) ، فغياب منطق الديمقراطية قد زاد من حدة المعضلة الأمنية، ولغياب الديمقراطية كما لخصها تشارلز ليبسون" Charles Lipson باعتبارها تصورات أكثر دقة لبعضها البعض، فهي أكثر قدرة على التعاون وبناء الثقة وتجنب الحرب"(*Andres Wivel*).

3. تحدي بناء الدولة في ليبيا

أفضت المرحلة الانتقالية التي تمر بها ليبيا إلى تحولات عميقة في ظل مخلفات النظام السابق؛ وما أفرزته ظروف الأزمة في ظل صراع المصالح الذي اتخذ من ليبيا مسرحاً للتنافس عليها.

1.3. عوائق بناء الدولة

ظلت ليبيا ما بعد القذافي ساحة معركة، سواء على الأرض أو في السياسة، بين عدد لا يحصى من الميليشيات المتناحرة والفصائل السياسية التي تعمل دون عقاب، وقالت "كلوديا جازيني" وهي محللة بالمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات أن "الانقسامات السياسية والعسكرية ... تتعمق والجهود المبذولة لجلب الدوائر الانتخابية المتنافسة إلى الطاولة فشلت حتى الآن"، و"لا توجد وصفة سريعة لحل الأزمة الليبية متعددة الطبقات"(Aljazeera ، موقع إلكتروني).

ترك حكم القذافي الليبيين دون إجماع على عقدهم الاجتماعي فيما بينهم، أو مع حكومتهم. ظهرت انقسامات عميقة حول أسئلة أساسية مثل تشكيل دولة مركزية أو فيدرالية. وتتراوح أعمار أكثر من نصف السكان بين 15 و40 عامًا، مما يخلق مشكلة هائلة تتمثل في البطالة والشباب غير المتعلمين والمعرضين للتجنيد كمقاتلين في الميليشيات أو المنظمات المتطرفة. والأسوأ من ذلك، أن مجموعة واسعة من القوى الخارجية تلعب أدوارًا في الصراع، والعديد منها يدعم فصائل مختلفة في الحرب بالأسلحة أو المرتزقة الذين زادوا من العنف. توصلت التقييمات الأخيرة التي أجرتها المنظمات الإنسانية إلى أن 800 ألف شخص نازحون في جميع أنحاء البلاد - إما ليبيون شردهم القتال أو لاجئون ومهاجرون أجانب - وعدد مماثل بحاجة إلى مساعدات إنسانية(https://www.usip.org).

تشكلت حركة فيدرالية في شرق البلاد تسعى إلى الانفصال عن سلطة الحكومة المركزية، ففي أكتوبر 2013، أعلن قادة تلك الحركة عن إقامة منطقة منفصلة تتمتع بالحكم الذاتي وقاموا بتشكيل حكومة. وقامت الكتائب التابعة للحركة بالسيطرة على ثلاث محطات لتصدير النفط من أصل خمس محطات تمتلكها الدولة، وبالتالي منع تصدير شحنات الوقود. وفي المناطق النائية من ليبيا، أغلقت القبائل خطوط أنابيب النفط احتجاجًا على كافة الأوضاع من انعدام الجنسية إلى غياب الاستثمار في

مناطقهم. وقد أدت هذه الإضرابات إلى انخفاض إنتاج النفط من مستوى 1.6 مليون برميل يوميًا قبل الثورة إلى 600000 برميل فقط، في بلد تشكل صادرات النفط فيه ما يعادل 95٪ من عائدات العملات الأجنبية (مجلة الناتو، موقع إلكتروني).

جاءت المحاولة الانقلابية الفاشلة بتاريخ 14 فيفري 2014 في سياق سعي بعض القوى غير الراضيّة عن تطوُّر المسار الانتقالي في البلاد لاستغلال الاستياء الشعبي الناجم عن تردي الحالة الأمنية، السياسية، والاقتصادية التي غالباً ما تصاحب المرحلة الانتقاليّة، من أجل تعزيز نفوذها والانقضاض على السلطة، علماً أن هذه القوى لا تملك برنامجاً سياسياً، أو حلولاً لمشكلات ليبيا، بل يطغى عليها الطموح الشخصي المعتمد على تحالفات مع جهات خارجيّة ترعى الثورة المضادة في أكثر من دولة، وتعارض مسار التحول الديمقراطي في أي دولة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص.01)

وقد أبانت هذه المرحلة أيضاً عن ضعف المجتمع المدني والسياسي الليبي (باعتباره مجتمع عشائري- قبلي) بسبب الانسداد السياسي، وزيادة الولاءات للقبيلة، والعشيرة على حساب السلطة المركزية، حيث تمكنت هذه الفواعل (القبيلة، العشيرة، الميليشيات...) من زيادة نفوذها، والتأثير في الحياة السياسية، وتفضيل المصالح الشخصيّة، وذلك على حساب بناء مؤسسات على المستوى الوطني، وخصوصاً في قطاعي الجيش والأمن قادرة على توفير الأمن والاستقرار (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص.02)، تماشياً مع زيادة اللاعبين من داخل وخارج ليبيا (فرنسا، بريطانيا، ايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية...) الذين باتوا يبحثون عن تأمين مصالحهم فيها، أما داخلياً فقد وجدت النخب نفسها أمام مجتمع طبعته الدكتاتورية الفردية تتناقض مع روح الدولة الوطنيّة، وتغذيه الصراعات الطبقيّة التي حاول "القذافي" في العديد من المرات تأجيجها.

فبفعل تغليب المعطى القبلي في فترة حكم القذافي، قتلت ثقافة التنظيم المؤسسي ودمرت مؤسسات الدولة، فانعدم بذلك شعور المواطنين بالانتماء، وهو الأمر الذي انعكس سلباً على عمل قادة المرحلة الإنتقالية، فوجدوا أنفسهم مهتمين بالسياسة الحزبية والقبلية أكثر من اهتمامهم بتنفيذ الخيار الديمقراطي كأولوية، مما أدى إلى فشل الفرقاء الليبيين في إنشاء أرضية مشتركة تحقق التوافق المطلوب لتسيير المرحلة الانتقالية (بن بتقة نور الهدى، 2017، ص.247).

تغيب الثقافة الديمقراطية عن الوعي المجتمعي في ليبيا لطغيان الطابع الجهوي، المحلي، المناطقي أو القبلي. وهو ما يعكس عدم القدرة على استيعاب الرأي والرأي الآخر، ويكرس غياب التوافق في تحديد دور وطريقة مشاركة المجتمع المدني في المرحلة الإنتقالية (بن بتقة نور الهدى، 2017، ص.14).

ولا تزال ليبيا منقسمة بشأن قوانين الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي أصدرها مجلس النواب. فقد قام بعض الرافضين للقوانين في الغرب الليبي بإغلاق مراكز انتخابية في مصراتة والزاوية وزليتن والخمس وغريان، قبل أن يتم إعادة فتحها من جديد. ولا توجد بوادر اتفاق بين الفرقاء الليبيين على قواعد الانتخابات وفقاً لخارطة طريق السلام التي دعمتها الأمم المتحدة العام الماضي، والتي تدعو الكيانات السياسية الليبية إلى الاتفاق على أساس دستوري للتصويت ثم إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في التوقيت نفسه (https://www.dw.com/ar).

تواجه ليبيا مهاماً معقدة ومكلفة تتمثل في إعادة بناء اقتصادها وبنيتها التحتيّة ومؤسساتها وتلبية طلبات سكانها، لا سيما بالنسبة لتحسين نظام الحوكمة. فكان الصراع الذي صاحب الثورة تأثير حاد على الاقتصاد الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على الهيدروكاربونات.

كما تواجه ليبيا معضلة حل مشاكل خدمات الكهرباء والوضع الصحي وتحسين مستوى المعيشة، وعلى الصعيد السياسي توفير مناخ مصالحة وطنية وتسوية ملفات حقوق الإنسان، ووضع إطار دستوري وقانوني متوافق عليه للانتخابات المقبلة والتي تعهد المبعوث الخاص لأمين عام الأمم المتحدة "يان كوبيش"، بمساعدة ليبيا على تحقيقها في الآجال التي وضعت في محادثات جنيف، أما التحديات الأمنية، فيتصدرها تأمين مصادر الطاقة وتأمين السواحل الليبية المترامية الأطراف، وهي تأتي في صلب الدعم الأوروبي كما قال رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال خلال زيارته إلى طرابلس، بدءا بقضايا الهجرة التي تؤرق دول الجوار الشمالي، ووصولا إلى ملف إخراج القوات الأجنبية والمرتزقة الشائك (https://www.dw.com/ar).

سادت حالة من فوضى السلاح وفقدان الحكم المركزي بعد الثورة، مع إحجام الكتائب المسلحة عن تسليم السلاح، ورفض عشرات الآلاف من المسلحين التخلي عن أسلحتهم، تواصلت الأعمال القتالية بين سلسلة من الجماعات القبليّة والميليشيات المتصارعة على السلطة والنفوذ، أما على المستوى العسكري فانقسمت السيطرة على الأرض ما بين القوات التي قادت عملية "فجر ليبيا" وهي بالأساس تشكيلات مسلحة كانت تطلق على نفسها إسم "الثوار" تمكنت من السيطرة على مدينة طرابلس وبسطت نفوذها على معظم الغرب الليبي حيث الثقل السكاني في البلاد، وهي موالية لحكومة طرابلس، وقد انخرطت كذلك ضمن هذه العملية القوات المعروفة باسم "قوات الدروع". وكذلك انضمت لحكومة الوفاق الوطني قوات "درع ليبيا الوسطى" و"غرفة ثوار ليبيا" وميليشيات من مناطق مصراتة، غريان، الزاوية، صبراتة في الغرب الليبي حيث أن الولاء هناك قائم على أساس مناطقي وجهوي أكثر منه قبلي (علياء محمد عبد الجواد المنصوري، 2021، ص.45).

المكوّن الأهمّ للمشهد الليبي هو المجموعات المسلّحة، وهي في عمومها غامضة الهوية السياسية إن لم تكن فاقدة لها تماما رغم وضوح أسماء قياداتها الميدانية وانتماءاتهم القبلية والمناطقية، مجموعات تنخرط كلّها بأقدار مختلفة في حرب أهلية تتّسع يوما فيوما (لتشمل العاصمة طرابلس التي كانت محايدة بقرار دولي لسنوات عن الفوضى المسلّحة) وتدمّر النسيج المجتمعي الليبي المعروف بتماسكه، وتخترق خارطته القبلية التقليدية وتفرغ العملية السياسية الرسمية من جدواها، وهي مجموعات متغيّرة الولاء باستمرار بما يجعلها تتجه إلى التحوّل النهائي إلى تنظيمات إجرامية وعصابات حرب قابلة للتوظيف، تستثمر في الفوضى الدائمة وتحرّكها الجريمة لا غير، بعد أن كان بعضها قد تشكّل على خلفية حماية مطالب المتظاهرين العزّل ضدّ دكتاتورية القذافي (عبد الرزاق بالحاج مسعود، موقع إلكتروني)

هناك تحدي آخر تواجهه عملية بناء الدولة في ليبيا وهو مشكل اختراق الحدود، حيث أصبحت التجارة غير الشرعية ممارسة متجذّرة بعمق في المشهد الاقتصادي والاجتماعي في الجنوب، وغالباً ما تكون الجهات الأمنية في الجنوب متواطئة بعمق في هذه التجارة، وعندما تحاول مكافحتها، تصطدم بمكامن النقص التي تعاني منها في العتاد والعديد والأجور. ولقد ولّد هذا العجز في

الإمكانات، فضلاً عن الوضع الاقتصادي المُزري في الجنوب، معضلات أخلاقية حتى لدى الجهات الحدودية ذات النوايا الحسنة: إذ يتم اعتراض الأسلحة والمخدرات والمقاتلين، في حين يُسمَح بمرور الوقود والمواد الغذائية المدعومة من الحكومة والسجائر والمهاجرين غير الشرعيين، مقابل تسديد رسم معيّن (فريدريك ويري، موقع إلكتروني)، ما أثر على دول الجوار الجغرافي (الجزائر وتونس..) عن طريق زيادة معدل انتشار تجارة الأسلحة خاصة بعد حالة الفشل التي أصابت المؤسسات الأمنية الليبية وأصبحت بذلك عاجزة عن إدارة حدودها الوطنيّة.

يشكل تنامي الأنشطة العنيفة التي تمارسها الجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تهديدات وتحديات كبيرة للأمن القومي لدول المنطقة (ليبيا، الجزائر، مالي، تونس، موريتانيا...) حيث تسهم عائدات هذه الأنشطة في تعزيز القدرة الاقتصادية للمشترين الراغبين في شراء واقتناء كميات كبيرة من الأسلحة، منها بنادق هجوميّة، مدافع رشاشة، ومقذوفات آر.بي.جي ومدافع آلية ثقيلة مضادة للطائرات محمولة على مركبات (فكيري شهرزاد، ص-ص.179-180).

تشكل التجارة المحظورة والإنتشار الواسع للأسلحة الخفيفة في الدولة الفاشلة يزيد من كثافة النزاعات ويشكل عاملاً لعرقلة عمليات إعادة السلام كما يشكل عائقاً كبيراً لعمليات المساعدة الإنسانية إضافة إلى أنها تؤدي إلى نشر ثقافة العنف، ويشكل توفر الأسلحة الخفيفة في الدول الفاشلة عاملاً محفزاً لتجنيد الأطفال نظراً لكون هذا النوع من الأسلحة يمكن للأطفال حملها (شرايطية سميرة، 2010، ص.157).

ومن جانب آخر، نستشف وجود ضغوطات خارجية تقف حجر عثرة نحو مسيرة البناء وتعرقل بشكل كبير استتباب الأمن في ليبيا، وهو ما يوسع من دائرة الإنفلات الأمني فيها، وما زاد الوضع سوءاً هو تدخل القوى الخارجية التي تسعى للعب دور في المرحلة الانتقاليّة، فالولايات المتحدة الأمريكية قد أعلنت واشنطن عن خطط لتدريب مجموعات من المقاتلين تتراوح أعدادهم بين 5 آلاف و7 آلاف مقاتل بهدف مكافحة الانفلات الأمني وخصصت ميزانية قدرها 8 ملايين دولار أمريكي لهذا الغرض، وتأتي هذه الرغبة تماشياً مع طموحات الدول الغربية بإصلاح المنظومة الأمنية في ليبيا عن طريق سعيها لبناء جيش قوي وشرطة قوية.

إن صراع مصالح القوى الكبرى في ليبيا سيؤثر لا محالة على عملية بناء الدولة، كون أن هذه الأخيرة قد أصبحت مسرحاً لتنفيذ سياسات واستراتيجيات تلك القوى، فكل طرف يسعى إلى تعظيم مكاسبه من القوة، عقب ما أعلنه الرئيس التركي بداية التدخل العسكري لدعم حكومة السراج المتمركزة في طرابلس، ويأتي هذا التدخل في سياق بحث تركيا عن موطئ لها في ليبيا وكذا تأكيد حضورها في الشرق الأوسط من جهة، وفي الحوض المتوسط من جهة ثانية (ميدل إست أونلاين، موقع إلكتروني).

2.3. جهود بناء الدولة الليبية

مهمة انتقال ليبيا من مرحلة الحرب إلى السلم وإعادة بناء المؤسسات السياسية والدستورية تمهيداً لإعادة إعمار البلاد، التي تسعى حكومة "عبد الحميد الدبيبة" لإنجازها في حيز زمني وجيز (حتى نهاية العام الحالي) لا تبدو مفروشة بالورود. إذ تواجه

الحكومة الليبية تحديات جمّة تكشف إلى أي حد تعتمد على الدعم الخارجي في تفكيك العقد الأمنية المتداخلة مع المطامع والمصالح للقوى المتنافسة على النفوذ في البلد (https://www.dw.com/ar)

اتخذ المجلس الوطني الانتقالي خطوات لتعزيز التحول السياسي السلمي، وعودة الأوضاع الاقتصادية إلى طبيعتها ووضع جدول أعمال للإصلاح الوطني، ومعالجة الأسباب الجذرية لقيام الثورة وبناء نظام ديمقراطي وسط المخاطر الإقليمية المتصاعدة وأجواء عدم اليقين السائدة في أنحاء العالم. من جهة أخرى تساهم المؤسسات المالية الدولية في المشاورات بشأن السياسات وتقديم المساعدة الفنيّة بهدف الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وإرساء بنيّة تحتية مؤسسية من أجل تشجيع التنوع الاقتصادي وتعزيز نمو فرص العمل (صندوق النقد الدولي، 2012، ص.01).

وتتيح ثروة ليبيا المجال للاختيار من بين عدة مسارات للمستقبل: فيمكن أن تقع في الفخ شأنها شأن كثير من البلدان ذات الموارد الوفيرة التي أصبحت مفرطة في الاعتماد على الإيرادات من الموارد الطبيعية المحدودة ولم تتجه إلى تنويع اقتصاداتها، أو يمكنها أن تنتهج مسار التنمية القابلة للاستثمار والشاملة لجميع فئات المواطنين تقودها زيادة نشاط القطاع الخاص (صندوق النقد الدولي، 2012، ص.01).

ارتفعت أسعار النفط الخام بنسبة 50% تقريباً هذا العام إلى 110 دولارات للبرميل، ويرجع ذلك في الغالب إلى تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا. وترجع الزيادة في إنتاج ليبيا خلال الأيام الأخيرة جزئياً إلى تكثيف الإنتاج في حقل الشرارة أكبر حقل في البلاد؛ وهذا من شأنه الانعكاس على المشاريع التنموية في البلاد.

المعروف عن ليبيا غناها بالثروة الهيدروكربونية التي تحرك عجلة النمو الاقتصادي والتنمية؛ وتتحدد رؤية 2030 على النقاط التالية التي يجب العمل عليها وهي: (https://ihyalibya.com/):

- دعم وتنفيذ قانون جديد للنفط لإنشاء إدارة نزيهة وفعالة وأكثر شفافية لقطاع النفط والغز.
- تنفيذ معايير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الإستخراجية لتعزيز الشفافية المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية.
- إنشاء صندوق وطني للنفط يهدف إلى ادخار نسبة معينة من العائدات النفطية لصالح الأجيال القادمة.
- وضع وإنفاذ التشريعات التي تشترط تقديم بيانات كاملة بخصوص تقييم التأثيرات البيئية لجميع مشاريع البنية التحتية قبل اعتمادها.
- تصميم برنامج خاص بالبحث والتنقيب عن المعادن يعزز القدرة التفاوضية للمفاوض الليبي أمام الشركات المقدمة لعروض التنقيب.

اتحدت الجماعات العرقية المتنافسة ، العربية والأمازيغية ، في جبال نفوسة بغرب ليبيا في عام 2020 لإعادة فتح الطرق وإعادة أفراد المجتمع الذين حوصروا بعيدًا عن منازلهم بسبب عمليات الإغلاق الناجمة عن جائحة فيروس كورونا. توصلت المجتمعات التي قاتلت بعنف في السابق إلى اتفاق لتقاسم الموارد الطبية في مكافحة الفيروس. يمكن لدولة ليبية أكثر استقرارًا

واكتفاءً ذاتيًا أن تلبي احتياجات شعبها ، وتقلل من تهريب المهاجرين السري الخطير إلى أوروبا، وأن تعمل مع شركاء دوليين لمكافحة التطرف والإرهاب (https://www.usip.org).

تحظى حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا بدعم إدارة الرئيس "جو بايدن" والإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها، في مقدمتها تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي بمغادرة المرتزقة والقوات الأجنبية.

تجدر الإشارة إلى أنه قد تم طرح مبادرات عديدة لتسوية الأزمة الليبية؛ أبرزها المبادرة الجزائرية –المتضرر الأكبر من الأزمة جراء الآثار التي حملتها- التي التزمت بدعم المبادرات السلميّة وهو ما جاء متفقاً مع سياسة الحياد الإيجابي التي تلتزم بها، وما تضمنته من مبادئ عدم الانخراط في صراعات خارج الحدود، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والدعوة لحل الأزمات الدولية بطرق سلميّة، والمبادرة للقيام بدور الوساطة؛ لهذا تعاونت وبشكل غير مسبوق مع المغرب لاستضافة جزء من الحوارات التي انطلقت في الصخيرات المغربية، فاستضافت اجتماعات تشاورية ما بين الفرقاء الليبيين، وهي الاجتماعات التي مهدت إلى توقيع صيغة اتفاق الصخيرات الدولي النهائي في ديسمبر 2015 (علياء محمد عبد الجواد منصوري، 2021، ص.125).

عكفت الجزائر منذ استقلالها على التأكيد لانتمائها المغاربي وتعتبر أن المغرب العربي هو جزء لا يتجزأ منها، ولطالما أكدت الجزائر على حضورها على المستويين الإقليمي والعالمي؛ حيث لعبت دوراً كبيراً في حل العديد من القضايا والأزمات سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي، على غرار الوساطة بين العراق وإيران عام 1975 وكذا دورها في انهاء أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران عام 1980 والتدخل في أزمة الطائرة الكويتية المختطفة عام 1988 (ديداوي، 2022، ص.47). أدوار كهذه شجعت الجزائر لطرح مبادرتها لحل الأزمة الليبية بالنظر أولاً إلى التقارب الجغرافي وثانياً إلى المحددات السياسية والتاريخية في السياسة الخارجية الجزائرية.

دعت المقاربة الجزائرية إلى مصالحة وطنيّة من خلال عملية شاملة تجمع كل الخصوم، بمن فيهم الإسلاميين وقيادات النظام السابق باستثناء الميليشيات والجماعات الإرهابية المرتبط بتنظيم القاعدة. كما ترفض الجزائر المشاركة في الاجتماعات الدولية التي يقول القائمون عليها بالحل العسكري، وتساند المبادرة الإفريقية (وقف إطلاق النار، حماية المدنيين، حماية المهاجرين المقيمين بليبيا، الشروع في حوار يجمع كل الأطراف الليبية)؛ وتضمنت الإستراتيجية الجزائرية بخصوص ليبيا النقاط التالية (توفيق بوستي، 2021، ص.689)

- دعم الإستقرار الوطني.
- الإبقاء على مسافة واحدة من كل الأطراف.
- دعم دور الأمم المتحدة في إدارة الحوار الليبي – الليبي وتشكيل حكومة وحدة وطنية.
- إحتواء أنشطة تجارة الأسلحة وتدفق اللاجئين وأفراد الجماعات المسلحة المتطرفة.

تقوم المبادرة الجزائرية للحل في ليبيا على محورين أساسيين هما (توفيق بوستي، 2021، ص-ص.690-694):

1- محاولة جمع الأطراف الليبية للحوار: تعمل الجزائر بكل ثقلها السياسي والاقتصادي على تسوية الأزمة الليبية تسوية سلميّة عبر آلية الوساطة، وهذا ما أكده وزير خارجيتها –رمضان لعمامرة- أن الجزائر "قد شرعت في وساطة بين الفاعلين الليبيين قبل أن تسلم المشغل للأمم المتحدة، محذراً من أن أي فراغ سياسي سيشكل خطراً، وبأن البلدان المجاورة هي الأكثر احتياجاً لليبيا، عندما تكون في سلام مع ذاتها كما هو الحال مع غيرها".

2- معارضة التدخل الأجنبي: تعتبر الجزائر التدخل الأجنبي أول باعث للتهديد، فمختلف حالات التدخل أفضت إلى مراحل سادتها بيئة من الفوضى، وحالة من العجز عن التوصل إلى إجماع، أو على الأقل إلى توافق على القواعد والأشخاص الذين يحلون محل النظام البائد (الصومال، أفغانستان، العراق وليبيا). وتستند الجزائر في رفضها لفكرة التدخل العسكري على مبررات تبدو منطقيّة، لإدراكها وعلمها بتعقيدات الوضع الليبي الداخلي، إلى جانب الخوف من التداعيات الخطيرة التي قد تنشأ عنه، وهو إنهيار السلطة القائمة في طرابلس من دون إيجاد بديل حقيقي متفق عليه من الليبيين.

أما الجانب المصري فهو الآخر قد تضرر من آثار وانعكاسات الأزمة الليبية خاصة مشكلة أمن الحدود، والتي تشكل ضلعاً أساسياً في التهديدات الأمنية لدول الجوار، سواء تعلق الأمر بتهريب السلاح أو تسهيل دخول المخدرات أو المساعدة في الهجرة غير الشرعية والاتجار في البشر. ومن ناحية أخرى هناك تخوف من تحول ليبيا إلى بؤرة داعمة ومساندة للتهديدات الأمنية التي تواجه دول الجوار، كالتنظيمات الإرهابية الجديدة في دول شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة أنصار بيت المقدس في مصر، والتخوف العام من الربط الإقليمي بين هذه التنظيمات وبين تنظيم "داعش" في كل من سوريا والعراق، هذا بالطبع إضافة للمتمردين من الطوارق في كل من مالي والنيجر (زياد عقل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية).

ويتحدد الدور المصري في الأزمة الليبية على مجموعة من المبادئ أعلنها وزير الخارجية المصري "سامح شكري خلال كلمة مصر في اجتماع اللجنة الأفريقية رفيعة المستوى حول ليبيا في أديس أبابا في 8 نوفمبر 2016، والتي تمثلت فيما يلي (مصطفى كمال، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية):

- أهمية توحيد الجهود والمحافظة على سلامة العملية السياسية والاتفاق السياسي في ليبيا بحيث تلتزم الجهود الدولية والإقليمية بالإطار العام للعملية السياسية الجارية.

- أهمية توافق العملية السياسية مع تطلعات الشعب الليبي مع عدم فرض أي ترتيبات أو اتفاقات عليه، بما يمكن من استعادة مؤسسات الدولة الليبية باعتبارها السلطة الشرعية الوحيدة التي لها حق استخدام القوة لفرض الأمن مع تفكيك وتسريح كافة الميليشيات الليبية.

- حيادية كافة الجهود المبذولة لدعم العملية السياسية بحيث يتم إدانة أي طرف يفسد العملية السياسية الجارية، وتشجيع كافة الأطراف للقيام بواجبهم لتنفيذ الاتفاق السياسي.

هناك نقطة هامة تجدر الإشارة إليها، وهي الدور الإيطالي في الأزمة الليبية؛ فإيطاليا هي الدولة المتوسطية الأقرب لليبيا، لها استثمارات ضخمة في مجال المحروقات، أضف إلى ذلك العلاقات التاريخية على اعتبار أن ليبيا كانت في السابق مستعمرة إيطالية؛ كل هذا جعل إيطاليا المتضرر الأول جراء ما حدث في ليبيا؛ وبالتالي دفعتها هذه الأوضاع إلى تبني مقاربة شاملة لإرجاع الأمن والاستقرار لليبيا.

يعود الإهتمام الإيطالي بتحقيق الاستقرار في ليبيا إلى الرغبة في تأمين الحصول على المصادر المختلفة للطاقة حيث تحتفظ ليبيا بمخزون هائل من احتياطات النفط الخام والمقدرة بحوالي 48.36 مليار برميل. كما تمتلك خامس أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في افريقيا. وبالمقابل فإن المنطقة الجنوبية الغربية من ليبيا ذات إمكانيات هائلة لضخ أكثر من 400 ألف برميل من النفط الخام يومياً. أضف إلى ذلك احتياطي كبير من الغاز الطبيعي يصدر معظمه إلى ايطاليا من خلال أنبوب السيل الأخضر الذي يمر تحت الماء إلى صقيلية، ما يجعل صناعة النفط محورية في إنعاش جنوب غرب ليبيا، وهو ما يفسر الإنخراط الإيطالي في السوق النفطي الليبي عبر شركة "إيني" التي تعتبر أكبر منتج أجنبي للمحروقات في ليبيا (بوستي وبخوش، 2021، ص.99).

في 15 مارس/آذار 2022، قامت بعثة مشتركة بين الوكالات، بقيادة رئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مؤلفة من ممثلين عن برنامج الأغذية العالمي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا/قسم حقوق الإنسان والمنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجلس النرويجي للاجئين، بزيارة بلدية مصراتة والاجتماع مع السلطات البلدية والمحلية، بما في ذلك عميد بلدية مصراتة. وتأتي الزيارة كمتابعة لبعثة منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العام الماضي، عندما شددت السلطات المحلية على الحاجة إلى تركيز الاهتمام على البلدات الصغيرة المتضررة من سنوات النزاع (https://reports.unocha.org/ar/country/libya/).

ركزت المناقشات على تطوير البنية التحتية كأولوية قصوى للمنطقة، بالإضافة إلى إعادة التأهيل المستهدفة لمرافق الرعاية الصحية العامة والمدارس. وأُحيطت وكالات الأمم المتحدة بالبرامج المختلفة التي تدار في البلدية لدعم توفير وتنفيذ الخدمات الأساسية، بما في ذلك التبرع بمولد كهرباء لمكتب الدراسة والامتحانات من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ودعم برنامج الأغذية العالمي للأسر بالتوزيع العام للأغذية وكذلك مشروع "الغذاء مقابل التدريب" الذي يستهدف 230 شخصًا في مصراتة بالتدريب المهني. (https://reports.unocha.org/ar/country/libya/).

الخاتمة:

فرض منطق التحديات التي تواجهها ليبيا إلى حالة من اللأمن واللاستقرار في ظل غياب تام لأسس الدولة ومؤسساتها، وعبَّر عن دولة فاشلة عاجزة في تسيّير شُؤونها، فالمتتبع للشؤون الليبية يرى أن الوضع يزيد استفحالاً تماشياً، وصراعات الفواعل الداخلية، ومصالح القوى الخارجية بُغيّة جعل ليبيا منطقة لصراع النفوذ والسيطرة.

فبعد أن كان من المفترض إجراء الانتخابات الرئاسية شهر ديسمبر 2021؛ إلا أن اختلاف التوجهات الداخلية والضغوط الخارجية قد حال دون ذلك، أضف إلى ذلك أن ليبيا قد أصبحت موقعاً للتنظيمات الإرهابية المدعومة من الخارج والتي تتحرك وفق أجندات الدول الكبرى وهذا ما يؤثر على بناء الدولة واستقرارها.

لهذا فضرورة إعادة بناء الدولة الليبية من جديد تستند إلى فلسفة تنبع من الشأن الداخلي الليبي بعيداً عن تصورات ومصالح القوى الكبرى، تقدم فيها النخب الاجتماعية، السياسية تنازلات لصالح دولة واحدة تجمعهم، وتحقق لهم الأمن والرفاه والاستقرار بعيداً عن حالة التشرذم، والتفرق التي طبعت المجتمع الليبي لسنوات عديدة، فكما عبرت بذلك "كلوديا جازيني" Claudia Gazzini أن "أي جهد لتوحيد ليبيا يتطلب إستراتيجية متكاملة مع عنصر سياسي وأمني واقتصادي يكمل أحدهما الآخر، ويعمل معًا لتحقيق هدف مشترك"، وتأتي هذه الرؤية وفق ما دعت إليه الدبلوماسية الجزائرية من أجل إيجاد حلول للأزمة والتوافق الوطني بين الأطراف المتصارعة وفق خطة شاملة تقتضي في المقام الأول مصلحة ليبيا والليبيين وإقرار السلم والأمن في المنطقة.

ومن بين **النتائج** التي خلصت إليها هذه الدراسة:

- استمرار الوضع اللأمني في ليبيا، في ظل تصادم مصالح القوى الكبرى.

- تعتبر ليبيا نقطة ارتكاز بالنسبة للقوى الكبرى وتدخل ضمن نطاق استراتيجياتها الراميّة للسيطرة على المنطقة وبسط نفوذها العسكري من جهة، وكذا الاقتصادي من جهة أخرى نظراً لما تحتويه ليبيا من موارد الطاقة (البترول والغاز الطبيعي...)

- زيادة الانفلات الأمني في ليبيا التي أصبحت ملاذاً للتنظيمات الإرهابية وبؤرة للتهديدات الأمنية مما أثر على أمن واستقرار دول الجوار.

- التأكيد على أن حل الأزمة الليبية يأتي من تضافر القوى الوطنية وإيجاد أرضية للحوار والتصالح من جهة، وكذا ما يقدمه المجتمع الدولي من مساعدات لبناء الدولة في ليبيا.

- إعطاء دور أكبر للمقاربة الجزائرية القائمة على الحل السلمي للأزمة، مع إمكانية تسويق تجربة المصالحة الوطنية لإدارة المرحلة الإنتقالية.

- على الرغم من تعثر المرحلة الانتقالية وزيادة الانقسامات الداخلية، إلا أن الليبيين يسعون إلى إيجاد فرص للسلام وتحقيق الاستقرار للجميع.

ومن بين **الحلول المقترحة** لحل المعضلة الأمنية وبناء الدولة في ليبيا نقترح:

- توحيد الصفوف الداخلية (الأحزاب السياسية، تنظيمات المجتمع المدني، النقابات..) بما يخدم مصلحة ليبيا.

- إجراء انتخابات رئاسية في أقرب وقت.

- فتح المجال لمشاركة الشباب ذوي الكفاءات في بناء أسس الدولة الوطنية الليبية.

- الإستفادة من خبرات الدول الأخرى (الجزائر مثلا) في إعادة بناء المؤسسات الأمنية الداخلية.

- فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية وتوفير فرص العمل وبالتالي تقليل أسباب الهجرة نحو الخارج.

قائمة المراجع والمصادر:

التقارير

1- مجلس الأمن، (2011)، السنة السادسة والستون.

2- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2014)، **"ليبيا: تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة"**، سلسلة تقدير موقف.

3- تقرير خاص، "هل ينجح الخيار الأممي الأخير بإخراج ليبيا من مأزقها"، في الموقع الإلكتروني:

، تاريخ الدخول: 2019/03/13، ساعة الدخول: 23:43.***https ://alkhaleejonline.net***

4- صندوق النقد الدولي، (2012)، **ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص.** إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

الكتب

5- بن خالد عبد الكريم، (2018) "الظاهرة القبلية وظهور الحركات الإنفصالية وأثرها على أمن الحدود الجزائرية: دراسة أنثروبولوجية للحركة الوطنية لتحرير أزواد"، في: **الأزمات الحدودية: المعضلات والمخارج.** ط.1، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع.

6- فكيري شهرزاد، (2018)، "الحدود المائعة وإشكاليّة تهريب الأسلحة بعد سقوط النظام الليبي"، في: الأزمات الحدودية: المعضلات والمخارج، في: **الأزمات الحدودية: المعضلات والمخارج.** ط.1، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع.

7- فخر الدين مهوبي،(2014)، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور الدولة ما بعد الاستعمار.** ط.1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.

8- فرانسيس فوكوياما،(2007)، **بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين.** تر: مجاب الإمام، المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر.

9- فرحاتي عمر، أوشريف يسرى،(2016)، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر.** ط.1، الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع.

10- ثائر خليل حمد، (2016)، **الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية.** ط.1، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

11- حمد سعيد الموعد، (1999)، **أمن الممرات المائية العربية.** دمشق: اتحاد الكتاب العرب.

الدوريات والملتقيات

12- أحمد محمد أبو زيد،(د.س.ن)، "معضلة الأمن اليمني- الخليجي دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات"، **المستقبل العربي.**

13- زقاغ عادل، (2011)، "المعضلة الأمنية المجتمعيّة: خطاب الأمننة وصياغة السياسة العامة"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون.** العدد 5، جوان.

14- حادي إبراهيم،(2018)، "الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري"، **مجلة الحوار المتوسطي.** المجلد التاسع، العدد02.

15- حدرباش لوهاب،(2017) "تدخل حلف الناتو العسكري في ليبيا وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية.** العدد الرابع.

16- توفيق بوستي، (2021)، المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية في ظل التحديات الراهنة"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 10، العدد 03.

17- صادق حجال، (2019)، "بناء الدولة-الأمة: دراسة في المفاهيم، المجالات والأبعاد"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية.** العدد 11.

18- رسولي أسماء، (2021)، "إشكالية بناء الدولة في ليبيا ما بعد القدافي بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني.** المجلد 06، العدد 01.

19- بن بتقة نور الهدى، (2017)، "المعطى القبلي بين الدور الإيجابي والسلبي في بناء الدولة الليبية لفترة ما بعد سقوط نظام القذافي"، **مجلة دراسات حول الجزائر والعالم.** المجلد 2، العدد 7.

20- بوستي توفي، بخوش سامي، (2021)، "السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي: قراءة في الأبعاد والاتجاهات"، **مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية.** المجلد 6، العدد 01.

21- ديداوي محمد أمين (2022)، "رؤية الجزائر لتسوية الأزمة الليبية"، **الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية.** العدد 1.

الرسائل الجامعية

22- شرايطية سميرة،(2009-2010)، تأثير الدولة الفاشلة على الإستقرار الأمني: دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة. **(رسالة ماجستير غير منشورة).** جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية.

23- منصور لخضاري،(2012-2013)، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، **(أطروحة دكتوراه غير منشورة).** جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

24- علياء محمد عبد الجواد منصوري، (2021)، تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال افريقيا، الجزائر أنموذجا. **(رسالة ماجستير غير منشورة).** جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية.

25- بن بتقة نور الهدى، (2016-2017)، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القدافي 2012-2016، **(أطروحة دكتوراه غير منشورة)**. الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية.

26- عبد اللطيف بوروبي، (2008-2009)، تحول النظريات والأفكار في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، **(أطروحة دكتوراه غير منشورة)**. جامعة قسنطينة: كلية الحقوق.

المواد الإلكترونية

27- معرفة، جغرافيا ليبيا، في الموقع الإلكتروني:

https ://www.marefa.org.20:03، ساعة الدخول: 2019/03/17، تاريخ الدخول:

28- خالد حنفي علي، "معضلات الهوية الوطنية بعد الثورات: ليبيا نموذجاً"، في الموقع الإلكتروني:

https ://platform.almanhal.com/Files/2/84441 .22:38، ساعة الدخول: 2019/03/11، تاريخ الدخول:

29- زياد عقل، "الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. في الموقع الإلكتروني: ***https://acpss.ahram.org.eg/News/5391.aspx***

، تاريخ الدخول: 2022/08/19، ساعة الدخول: 12:11.

30- يشير المفهوم إلى حالة مرضية تتمثل في هذاءات عقلية قوامها الاضطهاد من نوع معين يؤيده المريض ويدافع عنه بطريقة منظمة في حماس وإصرار، وهو اضطراب عقلي ينمو بشكل تدريجي حتى يصير مزمناً، ويتميّز بنظام معقد يبدو داخلياً منطقياً، ويتضمن هذاءات الاضطهاد والشك والإرتياب فيسيء المريض فهم أية ملاحظة أو إشارة أو عمل يصدر عن الآخرين ويفسره على أنه ازدراء به، ويدفعه ذلك إلى البحث عن أسلوب لتعويض ذلك فيتخيل أنه عظيم وعليم بكل شيء. للمزيد أنظر:

https://ar.wikipedia.org .21:35، ساعة الدخول: 2019/03/13، تاريخ الدخول:

31- مسعود عبد الرزاق بالحاج ، "ليبيا: مأزق تاريخي شامل"، **مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسة**. في الموقع الإلكتروني:

http://www.csds-center.com.21:06، ساعة الدخول: 2019/03/13، تاريخ الدخول:

32- فريدريك ويري، "فقدان الأمن وتحديات الحكم في جنوب ليبيا"، **مركز كارنيغي للشرق الأوسط**. في الموقع الإلكتروني:

https://carnegie-mec.org/2017/03/30/ar-pub-68476.23:18، ساعة الدخول: 2019/03/11، تاريخ الدخول:

33- د.ذ.ك، "الحدود الليبية...ومعضلة الإنفلات الأمني"، في الموقع الإلكتروني:

https://www.218tv.net .00:40، ساعة الدخول: 2019/03/12، تاريخ الدخول:

34- مجلة الناتو، "العقبات التي تعترض مسيرة ليبيا"، في الموقع الإلكتروني:

https://www.nato.int/docu/review/2014/Also-in-2014/Security-political-problems-Libya/AR/index.htm

تاريخ الدخول: 2018/03/08، ساعة الدخول: 23:15.

35- ميدل إيست أونلاين، "إردوغان يعلن بدء التدخل العسكري في ليبيا"، في الموقع الإلكتروني:

، تاريخ الدخول: 2020/03/28، ساعة الدخول: 19:56. ***https://middle-east-online.com/***

36- أخبار الأمم المتحدة، "ليبيا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان"، في الموقع الإلكتروني:

، تاريخ الدخول: 2020/10/07، ساعة الدخول: 19:13. ***https://news.un.org/***

37- رؤية 203، "التنمية الإقتصادية: إدارة الموارد الطبيعية بإنصاف وإستدامة وشفافية"، في الموقع الإلكتروني:

، تاريخ الدخول: 2022/08/18، ساعة الدخول: 21:23 ***https://ihyalibya.com/***

38- الأمم المتحدة، "تقرير عن الوضع: ليبيا 2022"، في الموقع الإلكتروني: ***https://reports.unocha.org/ar/country/libya/***

، تاريخ الدخول: 2022/08/18، ساعة الدخول: 22:42.

39- مصطفى كمال، "مصر ومستقبل الأزمة الليبية: تعقيدات الداخل وجهود التسوية"، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.** في الموقع الإلكتروني: https://acpss.ahram.org.eg/News/16838.aspx

تاريخ الدخول: 2022/08/19، ساعة الدخول: 12:19.

المراجع باللغة الأجنبية

40-David A. Baldwin, (1997), **The Concept of Security.** Review of international studies, british international studies.

41-*Shiping Tang, (2009), « The Security Dilemma: A Conceptual Analysis », **Security Studies.***

43-Arnold Wolfers,(1952), National Security : As An Ambiguous Symbol. **Political Science Quarterly.** Vol 67, no 4.

44-Christopher Rudolph, (2009), Globalization and Security, **Security Studies.** Fondation nationale des Sciences Politiques – FNSP.

45-Andres Wivel, « Security Dilemma », in site :
https://www.researchgate.net/publication/320211391_Security_dilemma *. date hentrée: 18/03/2019, heure:23:17.*

46- *Aljazeera, « Libya Remains a Battleground Eight Years After Gaddafi Revolt », sur site :*
https://www.aljazeera.com*. Date hentrée : 18/03/2019, heure : 21 :57.*

47-Aljazeera, « Libya Remains a Battleground Eight Years After Gaddafi Revolt », sur site :
https://www.aljazeera.com*. Date hentrée : 18/03/2019, heure : 21 :57.*

48- *« Definitions for State Building », in site :*
https://www.definitions.net/definition/state-building *. heure: 21:57, date: 30/03/2019*

49- Elie Abouaoun; Thomas M. Hill, « The New U.S. Plan to Stabilize Conflicts: The Case of Libya », in site :
https://www.usip.org/, date : 19/08/2022, heure : 12M36.